الأمم المتحدة

مجلس الأمن

Distr.
GENERAL

S/17922
17 March 1986

ORIGINAL:ARABIC

رسالة مؤرخة في ١٧ آذار/مارس ١٩٨٦ ،
موجهة الى الأمين العام من الممثل
الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة

بمناسبة توزيع التقرير الوارد في الوثيقة S/17911 وبناء على تعليمات من حكومتي ، أود أن أشير الى بعض الحقائق الثابتة التي ينبغي على الجميع فهم مدلولاتها في مسألة النزاع المسلح بين ايران والعراق بوجه عام والمسألة التي تم التطرق اليها في التقرير بوجه خاص .

لقد أوضح وزير خارجية بلادي في بيانه أمام مجلس الأمن بتاريخ ١٨ شباط/فبراير ١٩٨٦ أن القانون الدولي بهيكله الكامل يمنح للدولة حقوقا ويفرض عليها التزامات ولا يصح قانونا أن تتمسك دولة ما بما لديها من حقوق دون أن تحترم في الوقت ذاته التزاماتها والحقوق التي تتمتع بها الدولة الاخرى بموجب القانون الدولي .

كما أكد أن مجلس الأمن يواجه في قضية النزاع المعروضة امامه اصرارا من ايران على خرق كل القواعد الأساسية للقانون الدولي وبعين الوقت التمسك بما تقضي به القواعد المتفرعة من تلك القواعد ، وحتى في هذه القواعد الفرعية تتمسك بما تعطيه من حقوق غير انها تنكر ما تعطيه نفس هذه القواعد من حقوق للعراق .

اننا نعتقد بأن الأسلوب الانتقائي الذي يتعامل به النظام الايراني مع القانون الدولي قد أقمنا عليه الدليل تلو الدليل من خلال تعاملنا لمدة ثلاث سنوات مع أساليب المعالجات التجزيئية للحرب ، وأن أي إغفال لهذا الأسلوب أو التغاضي عنه في بحث أي جانب من جوانب النزاع لا يمكن أن يكون عفويا مهما كانت الحجج التي تساق في تبريره .

فمن جهة ، لابد أن يكون واضحا لدى الجميع بأن ولاية مجلس الأمن على النزاعات التي تهدد الأمن والسلم الدوليين دون قيد أو شرط والمنصوص عليها صراحة في ميثاق

الأمم المتحدة مرفوضة من قبل ايران لأنها جعلت قبولها للولاية المذكورة مشروطة واختيارية ، وأن الموقف الايراني هذا يستهدف توفير المستلزمات العملية على الصعيد الدبلوماسي الدولي لاشغال المنظمة الدولية بالتعامل مع بعض جوانب الحرب لكي يستمر النظام الايراني في سياسته المعلنة في الاستمرار بالحرب من أجل التوسع الاقليمي على حساب العراق ودول منطقة الخليج العربي .

ومن جهة أخرى ، وبرغم أن مجلس الأمن قد أصدر قراره الأخير ٥٨٢ (١٩٨٦) في ٢٤ شباط/فبراير ١٩٨٦ بالاجماع وبصورة مستقلة تماما عن تأثيرات موقف الطرفين المتنازعين ، لابد أيضا أن يكون واضحا الآن لدى الجميع كيف عبّر النظام الايراني عن موقفه من ذلك القرار في بيان وزارة الخارجية الايرانية (الوثيقة S/17864) حينما فسر فقرات القرار بنفس الأسلوب الانتقائي الذي نهج عليه ، فالنظام الايراني يرى أن مجلس الأمن (أقر عمليا الحل العسكري بوصفه الوسيلة الوحيدة لمعالجة العدوان) وبأنه (مادام المجلس لم يقم ، على الرغم من تأثير أعضاء دائمين معينين ، باتخاذ موقف عادل وموضوعي وبنّاء من أجل أداء واجباته القانونية ، فان مسؤولية استمرار الحرب تظل واقعة على عاتق المجلس) لينتهي أخيرا لابداء الاستعداد المزعوم للتعاون مع الأمين العام فقط فيما أسماه (المسائل المتعلقة باحترام قواعد القانون الدولي والخطة ذات الثماني نقاط) . ان هذا الموقف من النظام الايراني كما لا يخفى يعني في حقيقة الأمر رفضا قاطعا لقبول قرار المجلس ٥٨٢ (١٩٨٦) مما يشكل خرقا فاضحا لنص المادة ٢٥ من الميثاق .

لقد حذر العراق في مناسبات عديدة المنظمة الدولية والأمانة العامة عبر السنوات الثلاث الماضية وآخرها في مجلس الأمن في شباط/فبراير الماضي من مغبة الانسياق وراء السياسة الايرانية في استغلال أسلوب الخطوة خطوة من أجل كسب الوقت للتحضير لغزو العراق المرة تلو الأخرى . وأن العراق بعد أن واجه في السنوات الماضية محاولات ايرانية واسعة النطاق لغزو أراضيه والذي لا يزال حتى الآن يتصدى لغزو ايراني كبير في المنطقة الجنوبية من اقليمه ، يجد من واجبه أن يذكّر مجلس الأمن بالاجماع الذي صدر بموجبه قراره ٥٨٢ (١٩٨٦) الذي تناول الحرب في إطار شامل دعا فيه الى وقفها فورا وفق المبادئ التي يقرها ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وتعامل الدول ، وأن يلفت الانظار الى الاسلوب الانتقائي للنظام الايراني في تفسيره للقرار المذكور للتحلل من الالتزام به ، لكي يكون الجميع على بصيرة كاملة من دقة الموقف التي تتطلب عدم اتخاذ أي إجراء غير متوازن من شأنه تفويت الفرصة للمضي في الحملة الدولية المسؤولة باتجاه السلم وتمكين النظام الايراني من اضفاء الشرعية على اسلوبه الانتقائي من أجل الاستمرار في الحرب .

ولا يسعني في ختام رسالتي إلا أن اذكركم بما قاله وزير خارجية بلادي في ختام بيانه أمام مجلس الأمن بأن العراق لن يقبل بأي اجتهاد لا ينصب بوضوح ودون لبس أو غموض في سياق انهاء الحرب ولن يشترك فيه أو يتحمل مسؤوليته .

وأود أن اؤكد لكم مرة أخرى بأن شعبنا الذي دافع عن سيادة الوطن وسلامة التراب والعزة والكرامة والشرف بكل شجاعة واقتدار وقدم تضحيات غالية في الارواح والمعدات من أجل هذه الغاية النبيلة لن يألو جهدا عن الاستمرار في دفاعه مستخدما كل الامكانات والوسائل المتاحة التي توفر له درء العدوان والطغيان . وليس على مجلس الأمن بعد هذا سوى أن يتحمل مسؤولياته التي نص عليها الميثاق بوضع النظام الايراني أمام التزاماته بموجب الميثاق بصورة حاسمة ، فاما أن يقبل بها أو أن يتخذ مجلس الأمن الاجراءات المناسبة للموقف المترتب على رفضه لها . وان هذا هو الأسلوب الوحيد الذي سيبرهن للمجتمع الدولي عامة ، ولنا بوجه خاص مصداقية المجلس والمنظمة العالمية .

وسأكون ممتنا لو تفضلتم بتأمين توزيع هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) عصمت كتاني
الممثل الدائم

- - - - -